Journal of Historical and Cultural Studies
Vol.15 No. (60/1), (2023): 1 - 43

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
JHCS

Journal of historical and cultural studies
ISSN: 2023-1116 (Print) - E- ISSN: 2663-8819 (Online)
Journal Homepage: http://jhcs.tu.edu.iq

M.D. . Nagham Akram Abdullah Al-Jumaili

Al-Mustansiriya University / College of Basic Education Modern and contemporary history

KEY WORDS:

position, Arab countries, treaties, spread

ARTICLE HISTORY:

Received:

Accepted:

Available online:

August / 2023

The position of the Arab countries on Israel not signing the nuclear non-proliferation treaties between 1968/1996 AD

ABSTRACT

After the establishment of the Israeli entity on the land of Palestine, it began to work on developing its nuclear program in secret, at a time when it ignored all the treaties calling for the establishment of a nuclear-weapon-free zone, especially the 1968 treaty at a time when most of the Arab countries signed and ratified it. As the Israeli arguments were based on conditions, including limiting the proliferation of conventional weapons, or establishing permanent peace with the Arab countries as a prerequisite for joining the treaty and the treaties that followed it, which forced the Arab countries to work on its annexation in international forums and raise the issue of its nuclear program since the signing of the 1968 treaty. Even the signing of the Nuclear Test Ban Treaty in 1996 AD, which Israel considered, does not affect the continuity of its nuclear program, hence the importance of the research entitled (The position of the Arab countries on Israel not signing the Nuclear Non-Proliferation Treaties between 1968/1996 AD.) It was divided into two sections on The first position of the Arab countries between 1968-1990 AD and the second 1990-1996 AD

DOI:

Corresponding author: aljumailyunagham@gmail.com

Journal of Historical and Cultural Studies
Vol.15 No. (60/1), (2023): 1 - 43

موقف الدول العربية من عدم توقيع (إسرائيل) على معاهدات منع الانتشار النووي ما بين عامي 1996/1968م

ا.م.د. نغم اكرم عبدالله الجميلي
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية
تاريخ حديث ومعاصر

الكلمات المفتاحية:

موقف ، الدول العربية ، معاهدات ، انتشار

معلومات تواريخ البحث:

- **الاستلام:**
- **القبول:**
- **النشر المباشر: آب 2023**

الخلاصة:

بعد أن قام كيان (إسرائيل) على ارض فلسطين بدأت بالعمل على تطوير برنامجها النووي وبشكل سري ، في الوقت الذي تجاهلت فيه جميع المعاهدات التي تدعو الى اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية ، لا سيما معاهدة عام 1968م في الوقت الذي وقعت فيه اغلب الدول العربية ، وصادقت عليها ، إذ كانت الحجج الاسرائيلية تتمثل بشروط منها الحد من انتشار الاسلحة التقليدية ، او اقامة سلام دائم مع الدول العربية كشرط اساس للانضمام الى المعاهدة والمعاهدات التي تلتها ، مما اضطر الدول العربية العمل على ملحقتها غي المحافل الدولية وطرح قضية برنامجها النووي منذ التوقيع على معاهدة عام 1968 حتى توقيع معاهدة حظر التجارب النووية عام 1996م والتي عدتها (إسرائيل) لا تؤثر على استمرار برنامجها النووي ، من هنا جاءت اهمية البحث المعنون **(موقف الدول العربية من عدم توقيع (إسرائيل) على معاهدات منع الانتشار النووي ما بين عامي 1996/1968م.) الي قسم الى مبحثين عن موقف الدول العربية الاول ما بين عامي 1968-1990م والثاني 1990-1996م.**

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية مجلة الدراسات التاريخية

المقدمة

كانت مواقف الدول العربية من عدم انضمام (إسرائيل) لمعاهدات الحظر النووي إذ سارت وبالتوازي مع الخط الذي تبعته منذ الستينيات من القرن العشرين تجاه الخطر النووي الاسرائيلي والقائم على أساس المواجهة والتهديد بضربة عسكرية وقائية ومحاولة تطوير قوة عربية نووية مكافئة، فضلا عن خط دبلوماسي اتبعته في المحافل الولية يوازي الخط العسكري .

انبثقت عن لجنة الحد من التسلح التي تأسست عام 1962 تحت رعاية الأمم المتحدة معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 التي تعد أوسع معاهدة دولية بشان الأسلحة النووية ، ووفقاً للنصوص الواردة فيها فإن الدول المالكة للأسلحة النووية ملزمة بالتفاوض حول الإجراءات الفعالة للكف عن سباق التسلح وقد وقعتها العديد من البلدان العربية وصدقتها وأكملت إجراءات الانضمام إليها ، وفي مطلع عام 1972 ، كانت سبع دول عربية ، منها العراق ، قد أبرمت اتفاقيات ثنائية مع الوكالة ، تقوم هذه الأخيرة بموجبها بمراقبة المنشآت النووية الوطنية للتأكد من استعمالها للإغراض السلمية فحسب.

اتخذت (إسرائيل) موقفاً سلبياً من معاهدة نزع الأسلحة النووية (NPT) وعندما جددت NPT في عام 1974 أعادت (84) دولة تأكيدها

على التزامها بالمعاهدة ، وكانت (22) دولة دخلت عند التجديد كانت (إسرائيل) واحدة من سبع دول قد رفضت التوقيع على المعاهدة .

إما بشأن مواقف الدول العربية و(إسرائيل) من المعاهدة فان مصر سارت وبالتوازي مع الخط الذي تبعته في الستينيات من القرن العشرين تجاه الخطر النووي (الإسرائيلي) والقائم على أساس المواجهة والتهديد بضربة عسكرية وقائية ومحاولة تطوير قوة مصرية نووية مكافئة، على خط دبلوماسي

إن التكتيك (الإسرائيلي) الجديد بانتهاج سياسة التصريحات الغامضة لتبرير عدم انضمامه لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، واخضاع منشاته النووية لرقابة الوكالة تنفيذا لقرار مجلس الامن رقم 487 / 1981 وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا الخصوص ، إذ صدرت مواقف للدول العربية طالبت مرارا (إسرائيل) بالانضمام لمعاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية لكن اسرائي لم تستجب مما يعزز المعلومات المؤكدة مضيها قدما لتطوير برنامجها للتسلح النووي.

اما المواقف (الإسرائيلية) التي طرحت داخل لجنة ضبط التسلح والامن الاقليمي متعددة الاطراف التي انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م ، اذ تقدمت (إسرائيل) بوثيقتها الخاصة بإقامة ((منطقة خالية من السلاح النووي)) الى الامم المتحدة وقد كررت الوثيقة التأكيد على النقاط ذاتها التي بني عليها الموقف (الإسرائيلي) ومن بينها يجب أن تكون المنطقة الخالية تتأسس عبر المفاوضات المباشرة والانضمام الى الاتفاقيات المتعددة ،و تكون الثقة اساسا لأية اتفاقيات قادمة.

عقب مؤتمر مدريد في تشرين الاول / اكتوبر 1991 وبدء المفاوضات بين (إسرائيل) وبعض البلدان العربية طرحت (إسرائيل) الامر في اطار الامن وضبط التسلح الاقليمي ، تعتبر (إسرائيل) احد الاعضاء الناشطين في المجموعة المتعددة الجنسية لهذه الغاية ، وركزت على التسلح الاقليمي التقليدي لتجعل منه شرطا يسبق أي معاهدة للحد من انتشار الاسلحة النووية ، وبخاصة تسلح سوريا ومصر والعراق والسعودية ، وبعد اختبار عملية السلام بمدة طويلة ، لم تحددها (إسرائيل) يمكن ان يتم التطرق الى مسالة الحد من انتشار الاسلحة النووية ، وان (إسرائيل) مستعدة لقبول تفتيش دولي بموجب المعاهدة الدولية لمن انتشار الاسلحة النووية بمجرد التوقيع على اتفاقات سلام مع الدول العربية والاتفاق على اخلاء المنطقة من الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل

وعندما وافقت (إسرائيل) على التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، والتي تم التوصل اليها عام 1996 ، فيما يعد اول مرة تشارك فيها في نظام دولي يتعلق بالأسلحة والانتشار النووي ، الا انها عدتها لا تغير شيئا تجاه برنامجها النووي.

المبحث الاول –موقف الدول العربية من عدم توقيع (إسرائيل) على معاهدات منع الانتشار النووي ما بين عامي 1990/1968.

أصدر رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بن غوريون أمراً سرياً لتأسيس لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية (IAEC) عام 1952 من اجل البدء بالأعمال المرتبطة بالطاقة الذرية [1]، إذ حصلت على مساعدة نووية من الولايات

المتحدة ، تمثلت بالحصول على مفاعل ديمونا بموجب الاتفاق مع الحكومة الفرنسية [2] .

كما تعاونت مع الولايات المتحدة الامريكية للعمل على انشاء مفاعل مدينة ريشون ليزون(Rishon LE zion ، الذي باشرت فيه بتاريخ 12 تشرين ثاني/ نوفمبر /1954[3] ودشن في 12 شباط/ فبراير 1957[4]، وقدمت الولايات المتحدة كمية الوقود اللازمة لتشغيل المفاعل وهي 12 طناً من اليورانيوم [5]، فيما حصلت منها على مفاعل ناحال سوريك الذي يرمز له (IRR–1) بموجب اتفاق عام 1955 بطاقة قدرها 5 ميغا واط ، وبوشر العمل ببنائه في 17ايلول/ سبتمبر 1957م، وانتهى في 22 كانون الأول/ديسمبر 1958[6].

كما تعاونت (إسرائيل) مع ألمانيا الغربية في هذا المجال التي ساهمت في منتصف عام 1952 بعقد اتفاقية التعويضات بينها وبين (إسرائيل) [7]، وفي عام 1960 وقع البلدان اتفاقية سرية تضمنت مساهمة ألمانيا الغربية في تقديم المساعدات المالية والفنية في مجال البحوث العلمية النووية [8]، كما استوردت (إسرائيل) عشرة أطنان يورانيوم من جنوب إفريقيا في عام وفي عام 1966 اقترحت سلطات جمهورية جنوب أفريقيا أن تنفذ (إسرائيل) تجربة نووية على أراضيها، إلا أنها رفضت لتعرضها لضغوط أمريكية ، لاسيما إنها كانت تعد لعدوان 5 حزيران/ يونيو 1967م[9]، فقامت كل من الحكومتين بإجراء تجارب نووية في 22 أيلول /سبتمبر من العام 1979م إذ سجل القمر الصناعي الأمريكي فيلا (Villa) حدوث انفجار بقوة (42) كيلو طن فوق المحيط

الهندي بالقرب من جزيرة إدوارد التابعة لجنوب أفريقيا وتكهن البعض بأنّ (إسرائيل) وجنوب أفريقيا قامت بتجربة نووية مشتركة [10].

وبعد ذلك قام الرئيس الأمريكي ليندون جونسون [11] (Lyndon Johnson) 1963–1968م بإهداء (إسرائيل) مفاعل آخر يقع غرب مدينة الرملة (شمال شرق مدينة القدس) هو مفاعل النبي روبين (Nabi Rubin) إذ بلغت كلفته 200مليون دولار والذي [12]، إذ عقد اجتماع مشترك بين مجلس الأبحاث (الإسرائيلي) ومؤسسة الطاقة النووية (الإسرائيلية) أقرت فيه تصميم المفاعل [13]، وباشرت العمل به في 17 كانون الثاني /يناير 1966م [14]

انبثقت عن لجنة الحد من التسلح التي تأسست عام 1962 تحت رعاية الأمم المتحدة [15] ، معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية NPT [16] عام 1968 التي عقدت في 10 تموز/يوليو 1968م ، وأصبحت سارية المفعول في 5 آذار/مارس 1970 والتي وقعت عليها (189) دولة عدم الانحياز إذ رفضت (إسرائيل) التوقيع والانضمام الى هذه المعاهدة ، وتبعاً لذلك لم تسمح (إسرائيل) بعد عام 1969 لأي جهة اجنبية بزيارة المنشآت النووية في ديمونا وتؤكد تقارير الأمم المتحدة أن (إسرائيل) لم تعط المجتمع الدولي أية تأكيدات عن طبيعة استفادتها من منشآتها النووية [17].

إذ جرى الاتفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا على تقديم مشروع معاهدة موحد رفع في 19 آذار/مارس عام 1970 إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وفقاً لتقرير لجنة نزع السلاح التي كانت مصر تشترك في عضويتها ، ونوقش مشروع المعاهدة في اللجنة السياسية

للجمعية العامة، وفي 12 حزيران/يونيو 1970م اتخذت الجمعية العامة قراراً ترحب فيه بالمعاهدة وتطلب من الدول المشرفة عليها وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا أن تضعها قيد التوقيع والمصادقة في اقرب وقت ممكن[18].

إذ تتضح حالة الحد من التسلح النووي بشكل جلي في معاهدة الحد من الانتشار النوويNPT ، وقد وقعتها العديد من البلدان العربية وصدقتها وأكملت إجراءات الانضمام إليها مثل العراق ، في حين وقعتها دول أخرى ولم تصدق عليها ، وهناك دول رفضت التوقيع ومنها (إسرائيل) تحت ذرائع مختلفة وغالبها أمنية[19] .

إما بشأن مواقف الدول العربية من المعاهدة فان مصر سارت وبالتوازي مع الخط الذي تبعته في الستينيات من القرن العشرين تجاه الخطر النووي (الإسرائيلي) والقائم على أساس المواجهة والتهديد بضربة عسكرية وقائية ومحاولة تطوير قوة مصرية نووية مكافئة، على خط دبلوماسي ، فمنذ اللحظة الأولى التي بدأت فيها المفاوضات لإعداد مسودة المعاهدة في عام 1965 وحتى عام 1968 عندما فتحت المعاهدة للتوقيع كان لمصر دور مهم في المفاوضات[20].

إن عدم توقيع (إسرائيل) معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية NPT ولأغراض عملية إلا أن مصر وقعت على معاهدة عام 1968 ولكنها رفضت التصديق حتى تصبح (إسرائيل) جزءً من المعاهدة [21] .

أما موقف العراق فقد كان في مقدمة الدول المؤيدة لعملية منع الانتشار النووي ، إذ وقع على المعاهدة أول تموز/ يوليو عام 1968[22] ، وصدق عليها قبل دخولها حيز التنفيذ عام 1970 ، وبموجبها وافق العراق على شمول الأنشطة النووية في أنحاء القطر كافة بنظام الضمانات

التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبموجب ذلك شملت المفاعلات الثلاث 14 تموز– وتموز 1–وتموز 2– بنظام الرقابة الدولي فضلاً عن منشآت نووية أخرى ، ونفذت الوكالة تفتيشها الأول في أيار / مايو عام 1973 بموجب اتفاقية الضمانات[23] .

بعد ذلك وقعت ليبيا على المعاهدة في عام 1968 إلا أنها لم تصدق عليها إلا في عام 1977 ، ثم وقعت سورية على المعاهدة في عام 1969 .[24]

ثم وقع الأردن ، لبنان ، المغرب ، تونس ، السودان ، الصومال ، واكتفت كل من اليمن الشمالي والجنوبي والكويت بالتوقيع دون التصديق .[25]

وفي مؤتمر الدول غير النووية الذي عقد في جنيف عام 1968 بدعوة من الأمم المتحدة للبحث في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT ، قال ممثل (إسرائيل) : ((أن الخطر المباشر نابع من الأسلحة التقليدية لا من الأسلحة النووية ، وان على المؤتمر أن يدرك الأخطار التي يتعرض لها السلم العالمي وكيان الدول السياسي وسلامة أراضيها من السلاحين التقليدي والنووي على السواء ، ويجب أن لا يستأثر الخطر النووي بالاهتمام ويصرف النظر عن وسائل الدمار الأخرى)) [26] .

وفي عام 1971 لم يتغير الموقف (الإسرائيلي) من المعاهدة بل بقي على ما كان عليه من رفض لأي التزام دولي يضع قيوداً على حرية التصرف بالخيار النووي القائم مما دفع مندوب الأردن لدى الأمم المتحدة السفير بهاء الدين طوقان ، إلى الإشارة إلى مضامين الرفض (الإسرائيلي) هذا ، عندما اتهم (إسرائيل) في خطاب ألقاه في أثناء مناقشة جرت في اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، في الثامن والعشرين من

تشرين أول /أكتوبر 1971 ، بأنها لا تريد الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار فحسب ، بل أنها على حد قوله ((ماضية بصورة فعلية في الاتجاه المعاكس)) أي نحو التزود بالقدرة النووية العسكرية بصورة فعلية[27] .

وفي مطلع عام 1972 ، كانت سبع دول ، منها العراق ، قد أبرمت اتفاقيات ثنائية مع الوكالة ، تقوم هذه الأخيرة بموجبها بمراقبة المنشأت النووية الوطنية للتأكد من استعمالها للإغراض السلمية فحسب [28] .

استمر الموقف (الإسرائيلي) متناقضاً مع الموقف المبدئي (الإسرائيلي) من المعاهدة ، حينما أعلنت منذ البداية مساندة كل الجهود المبذولة لإزالة الأخطار الناجمة عن الاستمرار في سباق التسلح النووي إذ رحب المندوب (الإسرائيلي) في الأمم المتحدة رافائيل (Rafael) بالمعاهدة مشيداً بالجهود التي بذلت من اجل الوصول إليها ، ووصفها بأنها تعبير عن فهم أفضل لأهمية التوصل إلى اتفاق كامل بشأن وجهات النظر والمصالح الأمنية للدول غير النووية وعدت (إسرائيل) على لسان مسؤوليها أن هذه المعاهدة تعد جزءاً هاماً من السعي العالمي تجاه نزع السلاح العام والشامل[29].

ومن ثم يأتي التناقض للموقف (الإسرائيلي) الرسمي من المعاهدة على لسان مندوبها في الأمم المتحدة يوسف تيكوواع ، أمام اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة قائلاً((أن معاهدة من هذا القبيل يجب ، بالدرجة الأولى ، أن تقود إلى نزع سلاح عام وشامل وتعجل بتحقيقه))[30]، ثم تطرق إلى الحديث عن المآخذ التي (لإسرائيل) على نص المعاهدة [31] ، وهي شبيهة بمآخذ دول أخرى لديها برامج نووية متقدمة ، منها أن المعاهدة ستضع العراقيل في طريق الأبحاث النووية واستعمال الطاقة

النووية للأغراض السلمية ، وإنها ستمنع الدول غير النووية من الاستمرار في تطوير صناعتها النووية ومن التقدم العلمي في هذا المجال ، و تمنح الدول غير النووية ضمانات أمن مقابل تنازلها عن صنع أو اقتناء قوة نووية خاصة بها ، وإنها لا تتضمن تنازلات مقابلة من جهة الدول النووية التي لو وجدت لجعلت من المعاهدة خطوة حاسمة نحو نزع السلاح على مستوى الدول الكبرى [32] .

بعد أن أصبحت معاهدة حظر الانتشار النووي سارية المفعول بعد الحصول على مصادقة 43 دولة ، وبعد أسبوع من نشر المعاهدة ، نشرت مجلة ذي جويش اوبزرفر (The Jewish Observer) (الإسرائيلية) خبراً مفاده أن قضية البرنامج النووي (الإسرائيلي) قد أثيرت من جديد من قبل الحكومة الأمريكية لحمل (إسرائيل) على الانضمام للمعاهدة ، حيث ذكرت أن الحجة (الإسرائيلية) على الامتناع كون الدول العربية لم تنضم إلى المعاهدة ، ولا تستطيع (إسرائيل) التخلي عن خيارها العسكري بحجة أن الاتحاد السوفيتي قد يزود العرب بأسلحة ذرية[33] .

لذا فإن حجج (إسرائيل) هذه لا تقوم على أساس علمي لان أربع دول عربية كانت قد صادقت على المعاهدة حتى ذلك التاريخ ، وان حجة (إسرائيل) بخصوص الاتحاد السوفيتي باطلة أيضا ، لأنه إحدى الدول النووية الثلاثة المشرفة على المعاهدة ، وهو ملتزم بحكم البند الثاني منها ، بعدم إمداد دولة غير نووية بالأسلحة الذرية ، وبأية مواد أو معلومات قد تؤدي مباشرة الحصول على هذه الأسلحة [34]، وفي النهاية رفضت (إسرائيل) التوقيع على المعاهدة ، كما كان متوقعاً بحجة أنها في وضع أمني لا يسمح لها بذلك بسبب تورطها في نزاع يتميز بسباق لا ضوابط له[35].

ولم تمارس الولايات المتحدة أي ضغوط على (إسرائيل) للتوقيع على المعاهدة ، بل عملت على تبرير امتلاك (إسرائيل) للسلاح النووي على اعتبار أن امتلاكها لهذا السلاح ضمان للاستقرار في المنطقة لاسيما أن النظام الديمقراطي في (إسرائيل) سيضمن الاستخدام الرشيد لهذا السلاح حسب رأيها [36] .

وفي ذلك يشير مستشار الامن القومي هنري كيسنجر (Henry Kissinger قائلاً ((بأقل حد ، إننا نريد (إسرائيل) أن توقع أل NPT ، وأن هذا ليس بسبب أن التوقيع سيسبب أي اختلاف في البرنامج النووي الفعلي (الإسرائيلي) لان (إسرائيل) استطاعت أن تنتج الرؤوس الحربية سراً ، وعلى أي حال ، فإن توقيع (إسرائيل) سيقدم إلينا قضية معقولة علناً تثار مع الحكومة (الإسرائيلية) ... إن ذلك طريقاً لغرض فتح النقاش وان ذلك سوف يلزم (إسرائيل) علناً أن لا تحصل على أسلحة نووية)) [37] .

أضاف كيسنجر قائلاً((علينا أن نجرب في أن نحصل من (إسرائيل) تفاهماً ثنائياً حول غايات (إسرائيل) النووية لأن NPT ليست دقيقة بما يكفي))[38] .

فاتخذت (إسرائيل) موقفاً سلبياً من معاهدة نزع الأسلحة النووية (NPT) وعندما جددت NPT في عام 1974 أعادت (84) دولة تأكيدها على التزامها بالمعاهدة ، وكانت (22) دولة دخلت عند التجديد كانت (إسرائيل) واحدة من سبع دول قد رفضت التوقيع على المعاهدة[39].

في حين أعلن مردخاي غور (Mordechai Gore) رئيس أركان الجيش (الإسرائيلي) في عام 1975، بأنّ المنطقة مقبلة على سباق للتسلح النووي، وأعقب ذلك إعلان موشي دايان (Moshe Dayan) [40] ، عام 1976 بأنّه يجب على (إسرائيل) أن تؤمن لنفسها خياراً نووياً

عسكرياً لمواجهة تطورات الصراع في المنطقة مستقبلاً واحتمالات اختلال ميزان القوى التقليدية بين (إسرائيل) والدول العربية [41].

وتأكدت الشكوك بشأن امتلاك (إسرائيل) للسلاح النووي بشكل قاطع عام 1978، عندما نشرت وثيقة صادرة عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أظهرت فيها أنّها توصلت في أيلول / سبتمبر من عام 1974 إلى أنّ (إسرائيل) بالفعل تمتلك القنابل النووية [42].

في الوقت الذي طالبت فيه الدول العربية ومنها دول الخليج العربي منذ بدايات السبعينيات من القرن العشرين لمنع انتشار الاسلحة النووية وازالتها، كما طالبو بإنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووي في الشرق الاوسط بالإشارة الى الاسلحة النووية (الإسرائيلية)، وسعوا في كافة المجالات الى اجبار (إسرائيل) على الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، وبلورة راي دولي يعزز ذلك، وتدعم جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ اليات عدم انتشار الاسلحة النووية [43]

كما اشارت بعض التقارير الأمريكية في عام 1980 إنّ (الإسرائيلي)ين تمكنوا من زيادة طاقة مفاعل ديمونا من 25 ميغاواط إلى 75 ميغاواط، وهذا يعني أنّ باستطاعة هذا المفاعل أن ينتج بحدود 25 كغم من مادة البلوتونيوم سنوياً [44].

في عام 1988 قدمت مصر في الدورة الاستثنائية الخامسة عشر للجمعية العامة اقتراحا جديدا مكونا من ثلاث عناصر :

- دعوة جميع دول المنطقة ، وكذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية خارج المنطقة ، الى اعلان امها لن تدخل الاسلحة النووية الى منطقة الشرق الاوسط .

- انه يتعين ان يؤذن الامين العام بتعيين ممثل خاص له او فريق خبراء للاتصال بدول المنطقة بهدف صياغة مشروع معاهدة نموذجية وتطوير مبادئ علمية معينة كفيلة بإيجاد الظروف اللازمة لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط .
- انه ينبغي دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى اعداد دراسة وتقديم توصيات محددة تتعلق بتدابير التحقق والتفتيش اللازمة ، التي سوف تنفذ بالاقتران بأنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط.

نظرا للطبيعة غير الحاسمة التي اتسمت بها اعمال الدورة الاستثنائية الثالثة لم يتخذ أي اجراء بشان الاقتراح المصري ، ونتيجة لذلك تابعت مصر الفكرة في محفلين اخرين هما الوكالة الدولية لطاقة الذرية ، والدرات العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة وفي ايلول / سبتمبر 1988 ، اتخذ المؤتمر العام للوكالة الدولية الذرية بناء على مبادرة مصر ، قرارا طلب فيه الى المدير العام باعداد دراسة تقنية عن الطرق المختلفة لتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منطقة الشرق الاوسط ، اخذا في الاعتبار خبرة الوكالة في هذا المجال ، ونشرت الدراسة في عام 1989 [45].

فضلا عن هذا الموقف الذي صدر من مصر عام 1988 طالبت مصر مرارا (إسرائيل) بالانضمام لمعاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية لكن (إسرائيل) لم تستجب مما يعزز المعلومات المؤكدة مضيها قدما لتطوير برنامجها للتسلح النووي [46].

رات الامم المتحدة في دراسة لها بشأن سبل ووسائل انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ففي عام 1989 عرفت

الوكالة الدولية للطاقة الذرية المنطقة الخالية من الاسلحة النووية تعريفا محددا ولا يفي بالغرض ، وان كان يمكن الاسترشاد به ، الامر الذي جعلها تعرف المنطقة الخالية بانها كل الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية فضلا عن الى ايران و(إسرائيل) [47].

وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة في 6 تشرين الثاني / نوفمبر 1989 على مشروع قرار تقدمت به الحكومة المصرية بإعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من السلاح النووي ، وقد طلبت مصر في مشروع القرار من كل دول المنطقة الاعلان عن المواد النووية كافة التي استوردتها ، كما دعت هذه الدول الى الانضمام الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية [48].

المبحث الثاني –موقف الدول العربية من عدم توقيع (إسرائيل) على معاهدات منع الانتشار النووي ما بين عامي 1990 /1996م.

اقترح الرئيس المصري الاسبق محمد حسني مبارك في نيسان / ابريل عام 1990 اعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل ، وقد ابرزت الاحداث التي تلت حرب الخليج الثانية وامتناع (إسرائيل) عن التوقيع على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية اهمية هذا الاعلان ، ولاقى قبولا في المنطقة حتى في (إسرائيل) التي رحبت في بالفكرة على ان تكون مشروطة كعادتها في بناء ثقة بعد عملية السلام واختبارها [49].

اما المواقف (الإسرائيلية) التي طرحت داخل لجنة ضبط التسلح والامن الاقليمي متعددة الاطراف التي انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م ، اذ تقدمت (إسرائيل) بوثيقتها الخاصة بإقامة ((منطقة خالية من السلاح النووي)) الى الامم المتحدة وقد كررت الوثيقة التاكيد على النقاط ذاتها التي بني عليها الموقف (الإسرائيلي) ومن بينها :

1- ان المنطقة الخالية تتأسس عبر المفاوضات المباشرة والانضمام الى الاتفاقيات المتعددة .

2- ان تكون الثقة اساسا لاية اتفاقيات قادمة فيما عدا الترتيبات والاجراءات ذات الطابع التقني [50].

3- ان بناء الثقة يتطلب احراز تقدم بشان التعامل مع المشكلات الدائمة فهناك علاقة طردية بين تراجع التوتر وضبط التسلح ، و(إسرائيل) لا تستطيع التفكير في وضعها بصورة متزنة طالما ظلت تتعرض للتهديد من جانب أي من جيرانها الاقليميين .

يقودنا هذا الموقف (الإسرائيلي) الى الامر الثاني والمتعلق بما تمت اثارته من اراء ومواقف (إسرائيلية) داخل لجنة ضبط التسلح من الامن الاقليمي المتعددة الاطراف والتي انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 ، وهي مواقف تستند الى ضرورة السير في اتجاه اجراءات بناء الثقة اولا قبل التفاوض على الحد من التسلح بحيث تكون الثقة اساسا لأية اتفاقات قادمة [51].

لقد اقترحت (إسرائيل) بعد مؤتمر مدريد عام 1991 على لسان رئيس الحكومة اسحاق رابين عام 1992 ، ضرورة تحقيق السلام اولا قبل مناقشة قضايا التسلح والامن الاقليمي ، عندما صرح قائلا : ((دعونا اولا نحقق السلام اولا ثم نقوم بالخطوة الثانية وهي تحقيق منطقة خالية من الاسلحة النووية)) [52] ، وحول ذات الموضوع صرح شيمون بيريز اكثر من مرة عندما كان وزيرا للخارجية (الإسرائيلية) قائلا : ((بعد التوصل الى سلام يمكن ان نبحث في ان تكون المنطقة خالية من الاسلحة النووية ، وان إسرائيل مستعدة لقبول تفتيش دولي بموجب المعاهدة الدولية لمن انتشار الاسلحة النووية بمجرد التوقيع على اتفاقات سلام مع الدول العربية والاتفاق على اخلاء المنطقة من الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل)) [53].

عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحركات دولية واقليمية بهدف الحد من منع انتشار الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط ، اول هذه التحركات جاء في شكل مبادرة طرحتها الولايات المتحدة في شهر ايار / مايو 1991 ، ارتبطت باعتبارات مصلحية تحت غطاء مايسمى ((النظام الدولي الجديد)) تضمنت المبادرة سبل التعامل مع اسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الاوسط [54].

عقب مؤتمر مدريد في تشرين الاول / اكتوبر 1991 وبدء المفاوضات بين (إسرائيل) وبعض البلدان العربية طرحت (إسرائيل) الامر في اطار الامن وضبط التسلح الاقليمي ، تعد (إسرائيل) احد الاعضاء الناشطين في المجموعة المتعددة الجنسية لهذه الغاية ، وركزت على التسلح الاقليمي التقليدي لتجعل منه شرطا يسبق أي معاهدة للحد من انتشار الاسلحة النووية ، وبخاصة تسلح سوريا ومصر والعراق والسعودية ، وبعد اختبار عملية السلام بمدة طويلة ، لم تحددها (إسرائيل) يمكن ان يتم التطرق الى مسالة الحد من انتشار الاسلحة النووية [55].

بدأت بعد ذلك دول مجلس التعاون الخليجي تتبنى موقفا يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج, وربما منطقة الشرق الأوسط عامة ويشمل (إسرائيل) بشكل خاص, هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة "منطقة منزوعة السلاح النووي" أو "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل [56]

ومما لا شك فيه أن دول مجلس التعاون الخليجي أدركت أن تطوير القدرة النووية هو عامل من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة ولا يمكن توقع نتائجه سواء على المدى القريب أو البعيد، وهي ترفض بشدة مبدأ الانتشار الإقليمي للأسلحة النووية وتعد امتلاك (إسرائيل) للقدرات النووية من أكبر مصادر تهديد الأمن والسلام الإقليمي والدولي وعامل تشجيع للأطراف الأخرى في المنطقة لتطوير وامتلاك القدرات الن المنطقة، وتعكس طبيعة التوجه الخليجي العام بشأن برنامج إيران النووي؛ بالحذر الشديد لاسيما مع وجود البرنامج النووي الإسرائيلي، وإن كان الموقف الرسمي الخليجي يتضح من خلال البيانات الختامية للقمم

الخليجية وقد دعا البيان الختامي للقمة الخليجية التي عقدت في كانون الثاني 1992م إلى اتخاذ الإجراءات على منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة ببحوث أسلحة الدمار الشامل، والسعي لتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة [57]. .

وفي تموز / يوليو عام 1992 طرحت الولايات المتحدة مبادرة ثانية لحظر انتشار الاسلحة النووية في المنطقة ، الا ان هذه المبادرات لم تؤد الى نتائج تذكر للاسباب التالية:

- الازدواجية في التعامل الامريكي مع الملف النووي ، ليس فقط في منطقة الشرق الاوسط ، لكن في جهات اخرى من العالم كذلك .
- امتناع الولايات المتحدة من الضغط على (إسرائيل) من اجل اقناعها بالانضمام الى اتفاقية الحد من انتشار الاسلحة النووية [58].

اتخذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية القرار رقم (601) الصادر في 25 ايلول / سبتمبر 1992 بخصوص تطبيق نظام المراقبة التابع للوكالة في منطقة الشرق الاوسط ، وعلى نفس السياق اتخذت منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وحركة عدم الانحياز قرارات تدين التسلح النووي (الإسرائيلي) ، وانسجاما مع ماسبق اتخاذه من قرارات ، ادان مؤتمر رؤساء دولة وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورتها التاسعة والعشرين المنعقدة في القاهرة بين 18–30 حزيران / يونيو 1993 ، ادان (إسرائيل) لرفضها الامتناع عن انتاج وحيازة الاسلحة النووية ، وطالب الامين العام للأمم المتحدة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتدمير هذه الاسلحة [59].

استغل اليوم الأول لإلقاء كلمات الوفود الموجزة والتي لا تزيد على عشر دقائق لكل وفد وفي اليوم الثاني تم تشكيل لجان عمل وكان لكل دولة الحق في اختيار اللجان التي ترغب في المشاركة فيها ، وبناء على مبادرة عربية تم إضافة لجنة عمل خامسة باللاجئين، وأهم اللجان هي :

1-مجموعة العمل حول مراقبة التسلح والأمن الإقليمي
(Working Group on Arms and Regional Security)(W.G .A.R.S)

برئاسة الولايات المتحدة وروسيا

2-مجموعة العمل حول التنمية الاقتصادية الإقليمية
(Working Group on Regional Economic Development) (W.G.R. E.D)

برئاسة الاتحاد الأوربي مع الولايات المتحدة واليابان كمشاركين في التنظيم.

3-مجموعة العمل حول البيئة (Working Group on Environment)
(W.G. E) برئاسة اليابان مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كمشاركين في التنظيم .

4-مجموعة العمل حول مصادر المياه (Working Group on Water Resources) (.W.G. W.R) برئاسة الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوربي واليابان كمشاركين في التنظيم.

5-مجموعة العمل حول اللاجئين (Working Group on Refugee)
(W.G. R) برئاسة كندا مع الاتحاد الأوربي كمنظم ومشارك[60].

اختلفت طرق عمل هذه اللجان بعضها عن بعض وكذلك طريقة تأليفها ومستوى التقدم الذي تحرزه في المفاوضات ، فإن أي تقدم في

إحدى اللجان لا يعني بالضرورة حصول تقدم لدى اللجان الأخرى ، وليس هناك تنسيق بين عملها ، ويتم اخذ القرارات بشكل توافقي تفادياً لحصول خلافات وفي نهاية كل اجتماع يصدر بيان مقتضب عما جرى من طروحات مع إتخاذ القرارات المناسبة [61].

عقدت لجنة العمل حول الحد من التسلح اجتماعات للفترة من 11 آيار/مايو عام 1992م في واشنطن وفي موسكو 15–17 أيلول/سبتمبر عام 1992م وفي واشنطن أيضا 18–20 آيار/مايو عام 1993م وفي موسكو 2–4 تشرين الثاني /نوفمبر عام 1993م وفي قطر 2–5 آيار/مايو عام 1994م وفي تونس 12–15 كانون الأول/ديسمبر عام 1994م الغاية منها هو وضع حد للتسلح وإبعاد الخطر عن منطقة الشرق الأوسط تحديداً في المناطق التي تشكل بؤرة للتوتر والصراع المستمر ، وكان التركيز منصباً على حظر بيع الأسلحة لاسيما غير التقليدية لدول المنطقة وبالذات العربية منها، وطالبت المجموعة العربية المشاركة بإخضاع (إسرائيل) ومنشآتها النووية للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتوقيع على معاهدة جنيف(اقرت في عام 1969م بتوقيع 98 دولة عليها ودخلت حيز التنفيذ عام1970م) للحد من الأسلحة النووية التي لم توقع عليها (إسرائيل) لحد الآن إلا أن (إسرائيل) رفضت ذلك ومن ورائها الولايات المتحدة مؤكدة على إتباع سياسة الخطوة خطوة من اجل بناء الثقة بين الطرفين[62].

كانت الغاية من اجتماعات لجنة الحد من التسلح إيصال رسالة إلى الدول العربية المشاركة فيها مفادها انه لا يمكن لها أن تحصل الآن أو في المستقبل على أي نوع من الأسلحة المتطورة التي قد تهدد أمن (إسرائيل) وتخلق حالة من التوازن النوعي معها في حين أن لدى

(إسرائيل) ما يكفي من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية والتي تمكنها من الحصول على التفوق النوعي على العرب بما يضمن ويعزز أمنها[63].

حاول الجانب (الإسرائيلي) إقامة نوع من التعاون العسكري وتبادل المعلومات الفنية مع الدول العربية المشاركة وخاصة الخليجية التي بدأ عليها التردد إزاء قبول مثل هذه الاقتراحات لكونها تمثل أولى الخطوات نحو علاقات فعلية بين (إسرائيل) والدول العربية خاصة مع عدم وجود فرصة للإطراف العربية المشاركة بالرجوع إلى حكوماتهم للحصول على أية تعليمات بهذا الشأن[64].

ويعد تخلي (إسرائيل) عن قدراتها النووية عاملا أساسيا وشرطا ضروريا لتحقيق مبدأ قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 49/ 71 الصادر في 15 كانون الاول عام 1994 الذي حث جميع الأطراف في منطقة الشرق الأوسط على اتخاذ الخطوات الجدية والعملية المطلوبة لتطبيق مشروع إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية [65].

طالبت دول مجلس التعاون الخليجي (إسرائيل) على العمل بشكل جاد على تطبيق تعهداتها القانونية بشان الالتزام بجعل منطقة الشرق الأوسط "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل" التي جاءت ضمن الفقرة الرابعة من معاهدة السلام الأردنية – (الإسرائيلية) لعام 1994 (اتفاق وادي عربة) وقد تعهد من خلالها الطرفان على العمل لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل التقليدية وغير التقليدية ضمن إطار سلام عادل ودائم ومستقر [66] .

كان التساؤل الأساسي الذي يدور في أروقة صناعة القرار في دول

مجلس التعاون الخليجي، كما هو الحال في دول عديدة أخرى خارج وداخل منطقة الشرق الأوسط، بخصوص تهديد (إسرائيل) بتدمير المواقع النووية الإيرانية، وسئل مسؤول البرنامج النووي الايراني الاسبق والناطق الرسمي باسم فريق المفاوضات حسين موسويان هل هناك خيار جدي بضرب إيران؟ وهل تقصد بأن (إسرائيل) ستقوم بالهجوم وبالضربة بمعاونة ومساعدة الولايات المتحدة الأمريكية؟.

اجاب موسويان اولا : هل من الممكن اعتبار التهديدات (الإسرائيلية) الأميركية بتبني الخيار العسكري للتعامل مع الطموحات النووية الإيرانية خياراً جدياً؟ أم أنه مجرد تكتيك ووسيلة ضغط سياسي ومعنوي على القيادات الإيرانية، وكذلك على الدول التي تتخذ موقفا متساهلا إزاء المشروع النووي الإيراني، لكونه في حسابات الواقع العملي أمرا غير قابل للحدوث تحت أي ظرف من الظروف وثانيا: هل يمثل هذا الخيار أحد الخيارات الجدية والحقيقية المتوفرة للتعامل مع ما يصطلح عليه بالخطر النووي الإيراني [67].

واستبعد حسين موسويان، الذي شغل منصب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الامن القومي الإيراني، توجيه (إسرائيل) ضربة عسكرية لبلاده واصفاً القدرات (الإسرائيلية) بأنها أقل من أن تمكنها من توجيه ضربة عسكرية بمفردها، مشيراً إلى أن (إسرائيل) تبذل قصارى جهدها وكل محاولاتها لجذب وإدخال الولايات المتحدة في حرب ضد إيران [68].

اضاف قائلا لو تحدثنا عن إحتمالية الضربة العسكرية ما رأيك فيما تزعمه (إسرائيل) من نيتها بتوجيه ضرب عسكرية إلى إيران، وهل ستقرر أو ستقوم بعمل وتنفيذ ذلك بمفردها وبدون مساعدة من أحد؟ لا، لا أظن ذلك، فقدرات (إسرائيل) أقل من أن تمكنها من توجيه ضربة عسكرية بمفردها وبدون مساعدة ضد إيران، ف(إسرائيل) من الممكن أن تبدأ هذه الضربة ويمكن لها أن تشعل الفتيل ولكنها غير قادرة على الاستمرار فيها وإنهائها وتنفيذها بشكل كامل لأنها لن تتمكن من تحمل العواقب التي ستنتج عن ذلك حيث أن إيران سترد بالتأكيد على هذه الضربة بشكل مباشر وغير مباشر وستنجر (إسرائيل) إلى حرب طويلة الأمد وحينها سيكون من الصعب بل المستحيل مقاومتها والخلاص منها بسهولة، ومثال ذلك ما قامت به (إسرائيل) سابقاً من هجمة عسكرية على العراق وعلى سوريا فقد كانت هجمة عسكرية واحدة فقط على كليهما وتوقفت ولم يكن هناك رد ولكنهم يعلمون أن الوضع يختلف مع إيران، وأعتقد أنه إذا كانت هنالك هجمة عسكرية فإن (إسرائيل) تبذل قصارى جهدها وكل محاولاتها لجذب وإدخال الولايات المتحدة الأمريكية في حرب ضد إيران بسبب ضعفها وقلة حيلتها من مواجهة ذلك بمفردها [69] .

وطبقا لتقديرات الاكاديمي والكاتب (الإسرائيلي) شاي فيلديمان فان معظم الدول العربية ما بين 3 الى 5 اهداف ذات قيمة استراتيجية عالية وانه يكفي ان تمتلك (إسرائيل) مابين 30 اربعين قنبلة نووية استراتيجية ذات قوة تدميرية تتراوح مابين 20 الى 60 طن من اجل تدمير كافة الاهداف التي تتصورها (إسرائيل) في مصر وسوريا والاردن

والمملكة العربية السعودية والعراق وليبيا قد تعيد هذه الدول الى العصور الوسطى [70].

وتعكس توجهات دول مجلس التعاون الخليجي حيال البرنامج النووي الإيراني الذي يتسم بالحذر الشديد لاسيما مع وجود البرنامج النووي (الإسرائيلي)، اذ ان اتخاذ الدول الخليجية الست موقفا علنيا من البرنامج النووي الإيراني قد يفسره البعض بانه دعم لاحتكار (إسرائيل) للسلاح النووي [71].

والجدير بالذكر ان مصر كانت من بين الدول التي مارست ضغوطا قوية على (إسرائيل) بشان القضية النووية ، وقد استغلت مصر مؤتمر مدريد الثالث الذي عقد في عام 1995 لممارسة ضغوط دبلوماسية على (إسرائيل) وقدمت مسودة قرار الى الامم المتحدة اوائل شهر تشرين الثاني / نوفمبر تصف فيها (إسرائيل) بانها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك قدرات نووية متقدمة غير خاضعة للرقابة وتطالبها بألا تقوم بتطوير الاسلحة النووية او انتاجها او اختبارها او امتلاكها بأية وسيلة اخرى ، وان تتخلى عن امتلاك تلك الاسلحة وتنضم الى معاهدة خطر الانتشار النووي [72].

وانطلاقا من كل ذلك كان موضوع المعاهدة النووية البند الاهم على دول اعمال الدورة الثالثة بعد المئة لمجلس وزراء خارجية الدول العربية ، الذي انعقد في القاهرة اواخر اذار / مارس 1995 في الوقت الذي يستمر فيه التسلح النووي (الإسرائيلي) مهددا امن المنطقة واستقرارها ، اذا

اسفرت المناقشات بشأن مشروع المعاهدة النووية المذكورة عن اربعة اتجاهات .

أ- الموقف السوري –المصري الذي دفع باتجاه الخروج بصيغة ترفض التوقيع على الاتفاقية الدولية لمنع انتشار الاسلحة النووية ، باي شكل من الاشكال ما لم توقعها (إسرائيل) .

ب-الموقف التونسي المغربي الذب اتجه نحو صيغة اكثر مرونة تعتمد التوقيع على المعاهدة والطلب من (إسرائيل) الانضمام اليها .

ت-الموقف الاردني الذي ايد صيغة تنص على القضاء على اسلحة الدمار الشامل ، مع الموافقة على التوقيع على تجديد المعاهدة .

ث-الموقف الخليجي ، والذي ايد صيغة حل وسط تنص على الخروج ببيان يشير الى ضرورة تطبيق عالمية للمعاهدة ، ويؤجل الموقف منها حتى اجراء اتصالات دول عدم الانحياز [73]

واثر المناقشات الحادة حول الموضوع اتخذ وزراء الخارجية العرب قرارا خاصا يستمد خلفيته وحيثياته من تنسيق المواقف العربية تجاه تمديد معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، وكذلك ازاء مشروع جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من كل اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط ، وكذلك من مواقف المجموعات الاقليمية ازاء تمديد معاهدة واثارها الامن والسلم الدوليين ، ومن موضوع وجود برنامج نووي (إسرائيل)ي خارج نظام منع الانتشار النووي [74]

وكان مؤتمر التمديد والمراجعة الذي عقد في نيويورك بين 17 نيسان / ابريل – 12 ايار / مايو 1995عام ، واضفى على هذا المؤتمر

ضمن تدخل الولايات المتحدة الامريكية مباشرة شرعية دولية ، وتم تمديد المعاهدة الى اجل غير مسمى ، ولم تنجح المحاولات العربية ، بل تراجعت ، ليس بعدم انضمام (إسرائيل) الى المعاهدة فحسب ، بل تعدى ذلك الى تمديد المعاهدة الى اجل غير مسمى ، لكي لايبقى امل للبلدان العربية لدخول (إسرائيل) المعاهدة ، او فك قيود البلدان العربية من الالتزامات التي تفرضها من حيث امتلاك العرب للقدرة النووية ، ليكبل ايدي الاخرين ، ويطلق يد (إسرائيل) في تطوير قدراتها النووية ، من دول تحمل أي مسؤولية امام أي قانون او هيئة دولية [75].

ولم يكن موقف مصر اثناء مؤتمر المراجعة والتمديد عام 1995 جديدا بل كان استمرارا للجهود الدبلوماسية التي بذلتها مصر من منطلق تاييدها لنزع السلاح ومنع الانتشار النووي عالميا واقليميا ، وفي هذه الفترة بالذات رات ان الاوضاع الاقليمية تقتضي اثارة موضوع (إسرائيل) الى المعاهدة لانه اذا كانت دول المنطقة تريد انهاء الصراع واقامة نظام اقليمي جديد فلا بد من مناقشة قضايا الامن ونزع السلاح وضبطه لكي يصبح السلاح شاملا كل القضايا السياسية والاقتصادية والامنية ولا يمكن الحديث عن استقرار السلام في المنطقة ، بينما يبقى سباق التسلح قائما ، ومن ثم دعت جميع دول الى الالتزام بمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، الا ان الجهود لم تمنع (إسرائيل) عن مواقفها المبدئية ولم تدفعها بالتالي الى الانضمام الى معاهدة من انتشار الاسلحة النووية التي تم تمديدها في شهر ايار / مايو 1995 [76].

الا ان (الإسرائيليين) رفضوا انشاء مثل هذه المنطقة وعارضوها عبر محاولات متكرر ومقصودة كان اخرها الدراسة التي اعدها شلومو

اهرونسون ، والتي نشرتها صحيفة دافار الإسرائيلية في 5 ايار / مايو 1995 ، والتي اكد فيها ان (إسرائيل) لن تفرط في بالسلاح النووي ووسائل استخدامه من صواريخ اريحا متوسطة وبعيدة المدى هي الضمان لان (إسرائيل) وليست الارض [77].

واذا كانت (إسرائيل) قد وافقت على التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، والتي تم التوصل اليها عام 1996 ، فيما يعد اول مرة تشارك فيها في نظام دولي يتعلق بالأسلحة والانتشار النووي ، فإنها الى الان لم تصدق عليها يعني قبولها لنظام دولي للتحقق والرصد ، وهو الامر الذي طالما اصرت اسرائيل على رفضه فهي لم تضع قط مفاعل ديمونة النووي تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية [78].

بعد توفيع (إسرائيل) على اتفاقية منع التجارب النووية ، صرح ممثلها في الامم المتحدة بمايلي : ((دعم (إسرائيل) للاتفاقية لا يعد تغييرا في سياستها بشان الملف النووي)) [79].

الاستنتاجات :

1- تمكنت (إسرائيل) من الإفلات من كل القوانين والمعاهدات الدولية الخاصة بحظر انتشار الأسلحة النووية .
2- لم توقع معاهدات الحد من انتشار الأسلحة النووية بدءا من معاهدة عام 1968ولم تخضع منشاتها النووية لأية رقابة أو قيود .
3- ساعدها في ذلك التستر والدعم الأمريكي ألللا محدود ولم توافق على أي قرار حتى وافقت على أول قرار لإنشاء منطقة

خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط بعد أن قطعت شوطاً في إقامة منشاتها النووية .

4- وعندما وقعت (إسرائيل) على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، والتي تم التوصل اليها عام 1996م ، وهي المرة الاولى تشارك في نظام دولي يتعلق بالأسلحة والانتشار النووي ، ورفضت التصديق عليها واكتفت بنظام دولي للتحقق والرصد ، ولم تضع مفاعل ديمونة النووي تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

5- التزمت الدول العربية بكل الضمانات الدولية ووقعت وصدقت على معاهدة 1968والمعاهدات التي تلتها واخضعت منشاتها للتفتيش الدائم والمستمر.

6- تجاهل المجتمع الدولي ما تملكه (إسرائيل) من برنامج نووي محظور لا يهدد الأمن في الشرق الأوسط فحسب ولكن ايضاً السلم والأمن الدوليين.

الهوامش والمصادر :

(1) Avner, Cohen , "nuclear Legislation for Israel" , strategic Assment , Vol .12 , No.1 (USA/June /2009) , P.8 ;

حسن علي الحلي ، "العسكرية والصهيونية" ، مجلة المثقف العربي(بغداد) ، السنة 7، العدد 4-5 ، (نيسان/أيار 1975) ، ص69 .

([2]) جابر ، فؤاد ، الأسلحة النووية وإستراتيجية إسرائيل ، ترجمة زهدي جار الله ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1 ، (بيروت ، 1970) ، ص45 .

([3]) محمود شيت خطاب، الوجيز في العسكرية الإسرائيلية ، دار الإرشاد ، ط1 ، (بيروت ، 1969) ، ص127 .

([4]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965م ، سلسلة الكتاب السنوي – مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، (بيروت ، 1967) ، ص435 .

([5]) صباح محمود محمد ، السلاح النووي في إسرائيل وإستراتيجية تل أبيب في إنتاجه الإعلان عنه ، (معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية ، سلسلة الأرشيف والتوثيق رقم (32) ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1985) ، ص16.

([6]) جمال الدين حسين ، "البنية العلمية في (إسرائيل) وعلاقتها بالمؤسسة العسكرية "، مجلة استراتيجيا ،(بيروت)، السنة 8 ، العددان 89–90 ، (تموز / آب 1989) ، ص27 .

([7]) حسن مصطفى ، المساعدات العسكرية الألمانية ل إسرائيل استنتاجات ودروس ، دار الطليعة ، (بيروت ، 1969) ، ص17 .

([8]) نزار إسماعيل عبد اللطيف الحيالي ، الأمن القومي العربي والقدرة النووية الصهيونية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية القانون والسياسة ، (جامعة بغداد ، 1986)، ص28 .

([9]) المصدر نفسه ، ص ص31–32 .

([10]) Frank Barnaby , "The Nuclear Arsenal in the Middle East" , Journal of Palestine studies, Vol. 17 , No. 1 (Beirut- Autumn - 1987), P.99.

([11]) الرئيس السادس والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية مواليد 1908 ، تولى الرئاسة على اثر اغتيال كندي عام 1963، اشتهر كمناور وبارع في الكونكرس الأمريكي حيث كان زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ ،و في عهده ازداد تورط الولايات المتحدة في الحرب الفيتنامية ، ناصب العرب العداء وقام بتزويد إسرائيل بكميات كبيرة من الأسلحة وشجعها على عدوان عام 1967 توفي في عام 1973، عبدالوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ج2 ، ط4 ، (بيروت ،2001) ، ص ص 120-121 .

([12]) سلمان رشيد سلمان ، الإستراتيجية النووية الاسرائيلية، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط1، (بيروت، 1988) ، ، ص56 .

([13]) طالب توفيق سلمان صالح ، نزع السلاح النووي والمؤثرات السياسية والأمنية في المنطقة العربية في ضوء قرارات الأمم المتحدة – دراسة تاريخية ،رسالة ماجستير (غير منشورة), معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، (بغداد ، 2010) ، ص122 .

([14]) معين احمد محمود ، الجديد في العسكرية الإسرائيلية ، دار الصادق ، (بيروت ، 1969) ، ، ص222 .

([15])أحمد أنور زهران، "الأسلحة النووية والترسانات غير المعلنة" ، مجلة الدفاع (أبو ظبي) ، السنة 22 ، العدد 6، (1998) ص16

([16]) تعد أوسع معاهدة دولية بشان الأسلحة النووية ، ووفقاً للنصوص الواردة غيها فإن الدول المالكة للأسلحة النووية ملزمة بالتفاوض حول الإجراءات الفعالة للكف عن سباق التسلح ، وتنص المادة الرابعة منها على إمكانية التبادل الكامل والتعاون في مجال البرامج المدنية ، أما المادة الخامسة فتطالب الدول غير النووية بتوقيع اتفاقيات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى تخضع كل أنشطتها لإجراءات الأمان الدولية ، وبمعنى آخر فقد قيدت المعاهدة حق الدول غير النووية في الحصول على

التكنولوجيا الذرية السلمية بقبول مبدأ الرقابة الدولية .انظر: أمين اسبر ، السلام والتسلح النووي ، منشورات اتحاد كتاب العرب ، ط1 ، (دمشق ، 1995) ، ص47

([17]) زكريا حسين ، "الخيار النووي الإسرائيلي والخيارات العسكرية البديلة" ، مجلة المستقبل العربي (بيروت) السنة 24 ، العدد 271 ، (أيلول /سبتمبر 2001)، ص78.

([18]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968 ، سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية -5، م 0د 0ف، ط1 ، (بيروت ، 1971). ، ص ص 688-689 .

([19]) عبد الوهاب القصاب ، "التسلح بين المفاهيمية والتطبيق – دراسة في العلاقات بين العراق والأمم المتحدة" ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد 20 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، (بغداد ، 2001) ، ص7 .

([20]) زينب عبد العظيم محمد ، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين ، ط1 ، مكتبة الشروق الدولية ، (القاهرة ، 2007)، ص187 .

([21]) Charles Holley," Nuclear Proliferation and the Middle East" , Journal the Middle East, No 10,(London- July 1975) , PP.16-19 .

([22]) محمد ، الموقف النووي في الشرق الأوسط ، ص88 .

([23]) جعفر ضياء جعفر ، مفاعل 17 تموز ومرافقه ، مجموعة باحثين في استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية وازدواجية المعايير ، وقائع ندوة دولية في الذكرى العشرين للعدوان الصهيوني على مفاعل تموز النووي 28/27/حزيران/يونيو 2001 ، بيت الحكمة ، ط1 ، (بغداد ، 2002).، ص13 .

([24]) ممدوح حامد عطية ، انشاء منطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الاوسط ، في إبراهيم محمد العناني وآخرون ، الخيار النووي في الشرق الأوسط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، (بيروت ، 2001) ، ص ص 74-75.، ص ص 265-362 .

([25]) المصدر نفسه.

(26) جابر ، المصدر السابق ، ص154 .

(27) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1، (بيروت، 1975)،، ص ص 369-370 .

(28) هويدي ، المصدر السابق ، ص27 .

(29) محمد ، الموقف النووي في الشرق الأوسط ، ص64 .

(30) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968 ، المصدر السابق ، ص ص 689-690 .

(31) (إسرائيل) بهذه الحجج كانت قادرة على الإفلات من معاهدات الحد من التسلح والعقوبات وعمليات التفتيش التي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية ، وعلى وجه الخصوص إسرائيل لم توقع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية هذه.انظر:

Michael Raska, "Beyond The "Bomb in the Basement" : Israel Nuclear Predicament and policy options , ASIAN Journal of public Affairs , Vol. 1 No.2 , P.25 .

(32) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968 ص ص 689 – 690 .

(33) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1، (بيروت، 1974)،، ص ص 531 – 532 – 533 .

(34) المصدر نفسه ، 532-533 .

(35)محسن عوض وآخرون ، مقاومة التطبيع ثلاثون عاما ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، (بيروت ، 2007) ، ص 229 .

(36) محمد عبد المعطي الجاويشي ،" الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط" ، دراسات إستراتيجية ، العدد 74 ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط1 ،(ابوظبي، 2002)0

، ص56 .

([37]) Kissinger , Henry Israel Nuclear program , Memorandum , For the President,Whitehouse,(Washington,1969). www.wired.com/special.../ff_nuclearwar_ Nixon., P.2 .

([38]) Ibid, P.2 .

([39]) El Hashimy, Seren K. , The Israel nuclear arsenal and military collaboration between Israel and south Africa , center for Palestine studies, (Baghdad , 1978)., P.47 .

([40]) عسكري وسياسي يهودي ، ولد في فلسطين عندما كانت تحت الحكم العثماني ، وعمل في حزب ماباي ورافي وحزب العمل ، عين رئيسا لهيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي شارك في العمليات العسكرية في الهجوم على سيناء عام 1956 ، اصبح عضوا في الكنيست مابين عامي 1959–1981 ، وعمل وزيراً للزراعة في عام 1964، ووزير الدفاع مابين عامي عام 1967 –1981 ، وكان من دعاة ضم الأراضي العربية المحتلة بالقوة ، مات في عام 1981 ، عبدالوهاب الكيالي وكامل زهيري ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1 ، (بيروت ،1974) ، ص264 .

([41]) سلمان ، المصدر السابق ، ص 18–19.

([42]) وائل العبد درويش الهمص ، البرنامج النووي الاسرائيلي وتأثيره على الامن القومي العربي 1991–2000 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد والعلوم الادارية ،جامعة الازهر ، (غزة ، 2010) ، ص 33.

([43]) أميرة زكريا نور طلحة ، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته علي أمن دول الخليج العربي 2005–2016 ، الخميس 5 يوليو 2018.

([44]) سلمان ،المصدر السابق ، ص 63.

(45) ممدوح حامد عطية ، انشاء منطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الاوسط ، في إبراهيم محمد العناني وآخرون ، الخيار النووي في الشرق الأوسط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، (بيروت ، 2001) ، ص ص 74-75.

(46) أحمد السيد النجار ، "التفوق النووي الاسرائيلي والدور العربي المطلوب" ، مجلة الوحدة (الرباط) ، العدد 69 ، (حزيران/يونيو، 1990) ، ص 85.

(47) Etel solingen ," The Multilateral Arab- Israel Negotiations", Journal of Peace Research, Vol 37, No. 2 , 2002 , P.167 .

(48) العناني واخرون ، المصدر السابق ، ص 127.

(49) محمد ابراهيم شاكر ، " مشكلة انتشار الاسلحة النووية في الشرق الاوسط : حالة (إسرائيل) والعراق ، مجلة الباحث العربي ، العدد 34 ، تشرين الثاني / نوفمبر 1993، ص 41.

(50) محمد ، الموقف النووي في الشرق الأوسط ، ص ص 67-68.

(51) المصدر نفسه ، ص 68.

(52) الهمص ، المصدر السابق ، ص 83.

(53) المصدر نفسه ، ص 83.

(54) بومهدي بالقاسم ، حول مشكلة الخيار النووي في الشرق الاوسط ، في إبراهيم محمد العناني وآخرون ، الخيار النووي في الشرق الأوسط ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، 2001) ، ص ص 148-149.

(55) الزويد ، المصدر السابق ، ص ص 259-260.

(56) مصطفى العاني ، تساؤلات خليجية مشروعة المقومات المفترضة للموقف الخليجي بين المبدا والوسيلة ، شبكة الجزيرة الاعلامية ، 2018.

(57) سناء نويجي ، المشروع النووي الايراني وانعكاساته على منطقة الشرق الاوسط 1957-2010 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد الخيضر بسكرة -2014-2015) ، ص ص 66-67.

(58) بومهدي بالقاسم ، حول مشكلة الخيار النووي في الشرق الاوسط ، في إبراهيم محمد العناني وآخرون ، الخيار النووي في الشرق الأوسط ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، 2001) ، ص ص 148-149.

(59) اسبر ، المصدر السابق ، ص81.

(60) Jan prawits and James F. Leonard, A zone free of weapons of mass Destructions im the middle East (New York : National ,1996 , P.63 .

(61) الكيلاني ، المصدر السابق ، ص ص 25-27 ;

Solingen , Op. Cit , PP. 180-181 .

(62) في إطار احتفاظ إسرائيل بسياستها النووية أشار أيهود باراك رئيس أركان الجيش الاسرائيلي سابقاً، إلى أن الأسباب التي قادت العرب إلى التفاوض من دون شروط مسبقة ، هي قوة الجيش الإسرائيلي وانجازاته في الحرب والتعاظم المستمر لتلك القوة ، والإحساس الدائم لدى العرب بأن (إسرائيل) تمتلك أسلحة غير تقليدية ومساندة الولايات المتحدة المستمر (لإسرائيل) ، للتفاصيل:ينظر ، مجلة الدراسات الفلسطينية ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، العدد 17 ، السنة 1994 ، ص520 .

(63) محمد خليفة ، السلام الفتاك سلام اشد هولا من الحروب ، ط1 ، (القاهرة ، 1995)، ص136 ؛ الحمد، المصدر السابق ، ص76 .

(64) Solingen, Op. Cit , P.178 .

(65) مصطفى العاني ، تساؤلات خليجية مشروعة المقومات المفترضة للموقف الخليجي بين المبدا والوسيلة ، شبكة الجزيرة الاعلامية ، 2018.

([66]) مصطفى العاني ، تساؤلات خليجية مشروعة المقومات المفترضة للموقف الخليجي بين المبدا والوسيلة ، شبكة الجزيرة الاعلامية ، 2018.

([67]) مصطفى العاني ، تساؤلات خليجية مشروعة المقومات المفترضة للموقف الخليجي بين المبدا والوسيلة ، شبكة الجزيرة الاعلامية ، 2018.

([68]) أيمن الحماد ، الرياض» تحاور مسؤولاً رفيعاً سابقاً في الملف النووي الإيراني ، إيران قادرة على إنتاج سلاح نووي.. ومهام وكالة الطاقة الذرية تجسسية ، صحيفة الرياض ، الجمعة 12 ذوالقعده 1433 هـ- 28 سبتمبر 2012م - العدد 16167

([69]) أيمن الحماد ، الرياض» تحاور مسؤولاً رفيعاً سابقاً في الملف النووي الإيراني ، إيران قادرة على إنتاج سلاح نووي.. ومهام وكالة الطاقة الذرية تجسسية ، صحيفة الرياض ، الجمعة 12 ذو القعده 1433 هـ- 28 سبتمبر 2012م - العدد 16167

([70]) الهمص ، المصدر السابق، ص 79.

([71]) عصام نايل المجالي : تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، دار الحامد. والتوزيع، عمان،2012 ، ص 90.

([72]) افنر كوهين ،" نحو إنشاء شرق أوسط جديد ، إعادة النظر في المسألة النووية" ، دراسات عالمية ، العدد 1 ، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 1995) ، ص ص 54-55.

([73]) اسبر ، المصدر السابق ، ص81.

([74]) المصدر نفسه ، ص 114.

([75]) الزويد ، المصدر السابق ، ص 259.

([76]) عادل محمد احمد علي ، فعاليات سياسات منع الانتشار النووي ، منطقة الشرق الاوسط كحالة دراسة ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1999) ، ص 149.

(77) منعم صاحي العمار ، "التملك النووي العربي بين اشكالية الخيار .... ومحاولات التقويض" ، مجلة دراسات استراتيجية ، (بغداد) ، العدد 5 ، 2000، ص 79.

(78) محمد ، الموقف النووي في الشرق الأوسط ، المصر السابق ، ص 70.

(79) بالقاسم ، المصدر السابق ، ص 151.

ترجمة المصادر :

1- – Abd al-Wahhab al-Kayyali and Kamel Zuhairi, The Political Encyclopedia, The Arab Institute for Studies and Publishing, 1st edition, (Beirut, 1974.).
2- Abdel-Wahhab Al-Qassab, "Arms between Conceptualism and Application - A Study in Relations between Iraq and the United Nations," Strategic Studies Series, No. 20, Center for International Studies, University of Baghdad, (Baghdad, 2001).
3- Adel Mohamed Ahmed Ali, Activities of Nuclear Non-Proliferation Policies, The Middle East Region as a Case Study, Master's Thesis in Political Science, (Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, 1999)
4- Ahmed Al-Sayed Al-Najjar, “The Nuclear Supremacy (Israel) and the Required Arab Role,” Al-Wahda Magazine (Rabat), Issue 69, (June 1990.(
5- Amin Asber, Peace and Nuclear Armament, Publications of the Arab Writers Union, 1st edition, (Damascus, 1995).

6- Amira Zakaria Nour Talha, The Iranian Nuclear Program and its Repercussions on the Security of the Arab Gulf Countries 2005-2016, Thursday 5 July 2018.)

7- Ahmed Anwar Zahran, "Nuclear Weapons and Undeclared Arsenals," Defense Magazine (Abu Dhabi), Year 22, Issue 6, (1998).

8- Avner Cohen, "Towards the Establishment of a New Middle East, Reconsidering the Nuclear Issue," International Studies, No. 1, (Emirates Center for Strategic Studies and Research 1995.)

9- - Boumhdi Belkasim, On the Problem of the Nuclear Option in the Middle East, in Ibrahim Muhammad al-Anani and others, The Nuclear Option in the Middle East, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, (Beirut, 2001.(

10- Hassan Mustafa, German Military Aid to (Israel) Conclusions and Lessons, Dar Al-Talee'ah, (Beirut, 1969.(

11- Hassan Ali al-Hilli, "Military and Zionism," The Arab Intellectual Magazine (Baghdad), Year 7, Issue 4-5, (April/May 1975).

12- Mahmoud Chit Khattab, Al-Wajeez in the Military (Israel), Dar Al-Irshad, 1st edition, (Beirut, 1969.(

13- Jaber, Fouad, Nuclear Weapons and Strategy (Israel), translated by Zuhdi Jarallah, Institute for Palestine Studies, 1st edition, (Beirut, 1970).

14- Jamal El-Din Hussein, "The Scientific Structure in (Israel) and its Relationship to the Military Establishment,"

Strategy Magazine, (Beirut), Year 8, Issues 89-90, (July / August 1989.(

15- Jaafar Dia Jaafar, The July 17 Reactor and its Facilities, A Group of Researchers in the Uses of Nuclear Energy for Peaceful Purposes and Double Standards, Proceedings of an International Symposium on the Twentieth Anniversary of the Zionist Aggression on the Tammuz Nuclear Reactor June 27/28/June 2001, House of Wisdom, 1st Edition, (Baghdad, 2002).

16- Journal of Palestinian Studies, Institute for Palestine Studies, Beirut, Issue 17, year 1994.

17- Mamdouh Hamed Attia, Establishing a zone free of weapons of mass destruction in the Middle East, in Ibrahim Muhammad al-Anani and others, The Nuclear Option in the Middle East, Center for Arab Unity Studies, 1st edition, (Beirut, 2001).

18- Mohsen Awad and others, Resistance to Normalization Thirty Years, Center for Arab Unity Studies, 1st Edition, (Beirut, 2007.(

19- Muhammad Abd al-Muti al-Jawishi, "The International Vision for Controlling the Proliferation of Weapons of Mass Destruction in the Middle East," Strategic Studies, No. 74, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1st edition, (Abu Dhabi, 2002).

20- Mueen Ahmed Mahmoud, The New in the Military (Israel), Dar Al-Sadiq, (Beirut, 1969.(

21- Muhammad Ibrahim Shaker, "The Problem of Nuclear Weapons Proliferation in the Middle East: The Case of (Israel) and Iraq," Arab Researcher Magazine, Issue 34, November 1993.

22- Mustafa Al-Ani, legitimate Gulf questions, the assumed components of the Gulf position between the principle and the means, Al-Jazeera Media Network, 2018.

23- Muhammad Khalifa, Deadly Peace, A Peace More Terrifying Than Wars, 1st edition, (Cairo, 1995), p. 136; Al-Hamad, the previous source,

24- Mustafa Al-Ani, legitimate Gulf questions, the assumed components of the Gulf position between the principle and the means, Al-Jazeera Media Network, 2018.

25- Munim Sahi al-Ammar, "Arab Nuclear Ownership Between the Problem of Choice... and Attempts to Undermine it," Journal of Strategic Studies, (Baghdad), No. 5, 2000,

26- Nizar Ismail Abd al-Latif al-Hayali, Arab National Security and Zionist Nuclear Capability, Master Thesis (unpublished), College of Law and Politics, (University of Baghdad, 1986(

27- Palestinian Cause for 1965 AD, Yearbook Series - Institute for Palestine Studies, (Beirut, 1967.(Ayman Al-Hammad, Riyadh »An interview with a former high-ranking official in the Iranian nuclear file, Iran is capable of

producing nuclear weapons..and the espionage tasks of the Atomic Energy Agency, Al)

28- Riyadh newspaper, Friday 12 Dhu al-Qi`dah 1433 AH - September 28, 2012 AD - Issue 16167

29- Sabah Mahmoud Muhammad, Nuclear Weapons in (Israel) and Tel Aviv's Strategy in Producing and Announcing It, (Institute of Asian and African Studies, Archive and Documentation Series No. (32), Al-Mustansiriya University, Baghdad, 1985.(

30- Salman Rashid Salman, Nuclear Strategy (Israel), Dar Al-Talee'ah for Printing and Publishing, 1st edition, (Beirut, 1988.(

31- Sana Nouaji, The Iranian Nuclear Project and its Repercussions on the Middle East Region 1957-2010, Master Thesis (unpublished), College of Humanities and Social Sciences, University of Muhammad Al-Khaider, Biskra-2014-2015.

32- Talib Tawfiq Salman Salih, Nuclear disarmament and political and security effects in the Arab region in light of United Nations resolutions - a historical study, master's thesis (unpublished), Institute of Arab History and Scientific Heritage, (Baghdad, 2010.(

33- The Yearbook of the Palestinian Cause for 1971, Institute for Palestine Studies, 1st Edition, (Beirut, 1975.(

34- The Yearbook of the Palestinian Cause for 1970, Institute for Palestine Studies, 1st Edition, (Beirut, 1974.(

35- Wael Al-Abd Darwish Al-Hams, The Nuclear Program (Israel) and its Impact on Arab National Security 1991-2000, Master Thesis (unpublished), Faculty of Administration, Economics and Administrative Sciences, Al-Azhar University, (Gaza, 2010.(

36- Yearbook of the Palestinian Cause for 1968, Yearbook Series of the Palestinian Cause-5, PM 0D 0F, 1st edition, (Beirut, 1971.(

37- Zainab Abdel-Azim Muhammad, The Nuclear Position in the Middle East in the Early Twenty-First Century, 1st Edition, Al-Shorouk International Library, (Cairo, 2007.(

38- Zakariya Hussein, "The Nuclear Option (Israel) and Alternative Military Options," The Arab Future Magazine (Beirut) Year 24, No. 271, (September 2001).